

"اللاجئون وصناعة الفوضى في الإقليم العربي"

أحمد سمير *

نشر مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط دراسة بعنوان "اللاجئون وصناعة الاضطراب في الإقليم العربي"^٨، تناولت أسباب تصاعد أزمة اللجوء في المنطقة، خاصة من سوريا والعراق، والتي يُشكل عدد النازحين منها ٩٠% من إجمالي عدد النازحين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على فترة ما بعد ثورات الربيع العربي، والتي زادت فيها أعداد اللاجئين، وردود الفعل الدولية والدول المضيفة لهم بهذا الشأن، وصولاً إلى الإجراءات المستقبلية لمواجهة أزمة اللاجئين.

تاريخ النزوح في منطقة الشرق الأوسط:

عرضت الدراسة تاريخ حركات النزوح في المنطقة العربية، بدءاً من الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، مع التركيز على عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وهما العامان الذين مثلا نقطة فارقة في التهجير القسري الذي مارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، حيث قُدر عدد الفلسطينيين الذي تركوا منازلهم بنحو مليون فلسطيني وقتها، ليصل عدد النازحين الفلسطينيين اليوم نحو ٥ مليون نازح.

وبالنسبة لسوريا والعراق، تؤكد الدراسة ان ممارسات حزب البعث في كلا الدولتان في فترة رئاسة حافظ الأسد وصدام حسين قد اعتمدت بشكل أساسي على التمييز بين طوائف الشعب، وتهيئش بعض المجتمعات القائمة على التكوين الطائفي والعرقى، مثل الحملة التي استهدفت الاكراد والأشوريين والايديين في سبعينات القرن الماضي، لاتبعا العديد من الممارسات القمعية والهجمات ضد اقلييات اخرى، على رأسها استهداف النظام العراقي للشيعا في العراق.

وشددت الدراسة على نقطة التحول الفاصلة في المنطقة، وهي غزو العراق في عام ٢٠٠٣، حيث قضت على الفاعلين الرسميين في الدولة، وظهر فاعلين اخرين، على رأسهم تنظيم القاعدة، وتطور هذا التنظيم ليصبح تنظيم الدولة الاسلامية في العراق، كما شهدت العراق عدة حركات نزوح كان أبرزها عامي

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

8 Maha Yahya, "Refugees and The Making of An Arab Regional Disorder", Carnegie Middle East Center, November 2015, available at: http://carnegieendowment.org/files/CMEC57_Yahya_final.pdf

٢٠٠٦ و٢٠٠٨، نتيجة الصراع على أسس طائفية، كما تم التأكيد على أن إعلان دولة الخلافة الإسلامية في ٢٠١٤، واحتلال تنظيم الدولة الإسلامية العديد من الأراضي العراقية، أسفر عن حركات نزوح جديدة، خاصة وأن عناصر التنظيم كانت تستهدف الأقليات على أساس طائفي وعرقي، ومن جهة أخرى، كانت ممارسات الميليشيات المسلحة الأخرى التي على علاقة بالحكومة سبباً في النزوح الداخلي للعراقيين (مثل الحشد الشعبي)، وبشكل عام حذرت الدراسة من تراجع الولاء الوطني على حساب الولاءات المذهبية، والتي أثرت سلباً على هوية الدولة، خاصة مع عسكرة المجتمعات في العراق على أساس طائفي وعرقي، مثل تأسيس الحشد الشعبي وقوات البشمركة.

وبالنسبة لسوريا، فقد أكدت الدراسة أن رد الفعل العنيف لنظام بشار الأسد ضد الاحتجاجات الشعبية أسفر عن فتح باب الحروب الأهلية داخل المجتمع السوري وإنهيار الدولة، مما أسفر عن وصول عدد النازحين السوريين في الدول المجاورة لـ ٤ مليون نازح من أصل ٢٢ مليون سوري، فضلاً عن النزوح الداخلي في سوريا الذي بلغت تقديراته بنحو ٧,٦ مليون نازح، وأشارت الدراسة إلى أن التهجير على أساس طائفي وعرقي تستخدمه الميليشيات المسلحة والنظام السوري كاستراتيجية في الصراع الدائر في سوريا، كما إزدادت حركة النزوح نتيجة تصعيد العنف واستهداف الأقليات على أساس ديني بدءاً من عام ٢٠١٣، وبالتالي أصبح رجوعهم لمناطقهم شبه مستحيل إلا إذا من كان يسيطر على هذه المناطق من نفس الطائفة أو العرق.

تأثير حركات النزوح على دول المنطقة بعد ثورات الربيع العربي:

وعن تأثير تزايد حركات النزوح على دول الجوار السوري، فتناولت الدراسة أثر حركات النزوح من سوريا بعد عام ٢٠١١ على لبنان والأردن، فطبقاً للدراسة، يوجد نحو ١,١ مليون لاجئ سوري في أكثر من ١٧٠٠ موقع بلبنان، وهو ما ضغط على مواردها الاقتصادية والمالية من جهة، وأوقظ الفتنة الطائفية ذات التداعيات على قوام الدولة اللبنانية من جهة أخرى، لافتة إلى أن اللاجئين من المسلمين السنة يشكلوا تهديداً للتوازن الطائفي بلبنان، وتخوفت الدراسة من أن يؤدي هذا الأمر إلى فتح باب المطالب لتغيير النظام الحالي في لبنان القائم على مبدأ المحاصصة، هذا في ظل وجود تجربة سابقة تتعلق بتأثير اللاجئين الفلسطينيين على التوازن الطائفي في لبنان.

وبالنسبة للحالة الأردنية، فركزت الدراسة على مشكلة الهوية الناتجة عن نزوح الفلسطينيين للأردن بعد عام ١٩٤٨، حيث تمسكوا بهويتهم الفلسطينية وحقوقهم كلاجئين على الأراضي الأردنية، فضلاً عن التغيرات الديموجرافية الناتجة عن حركات النزوح، وبالتالي تشددت عمان تجاه دخول اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في سوريا للأردن للحفاظ على التوازنات الموجودة المتعلقة بهوية الدولة.

وفي هذا الإطار، تعاملت لبنان والأردن مع أزمة النازحين من منطلق الحفاظ على هوية الدولة، ولم تعطيم حقوقهم المنصوص عليها في اتفاقيات ١٩٥١ و ١٩٦٧ المتعلقة بكيفية التعامل مع اللاجئين، خاصة وانهما لم يقوما بالتصديق علي هاتين الاتفاقيتان، وبالتالي تتعامل بيروت وعمان مع اللاجئين كضيوف وليسوا كلاجئين، وبالتالي لا تقوما بتوفير جميع حقوقهم الأساسية والمنصوص عليها في الاتفاقيتان، كما أخذتا سياسات تجاه اللاجئين تعني بالوضع الانساني للاجئين وفي نفس الوقت توفير الأمن للدولة تجاه تزايد أعداد النازحين، وبعد عام ٢٠١٣، ومع تصاعد العنف وإزدياد حركات النزوح، شددت الدولتان على عدم تدفق مزيد من اللاجئين لأراضيهما، وفرضت قيوداً على الإقامة والعمل.

الموقف الدولي من تزايد أزمة اللاجئين:

أكدت الدراسة على أن تقاعس الموقف الدولي من الصراع في العراق وسوريا قد فاقم من أزمة اللاجئين وتداعياتها في منطقة الشرق الأوسط، هذا في ظل اشتداد التنافس من قبل القوى الإقليمية الرئيسية والقوى العظمى في سوريا، بالإضافة إلى الحرب مع الإرهاب في العراق وسوريا، وإتخاذ الخيار العسكري لمواجهة الصراع في كلا الدولتين، وهو ما أثر على الإنفاق لتحسين الوضع الانساني للاجئين، وخلق فجوة مالية كان من المفترض أن يتم تقديمها للدول التي تواجه ازمة لاستضافتها للاجئين في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما دفع بدوره لمزيد من عدم الاستقرار في تلك الدول.

التداعيات المستقبلية لأزمة اللاجئين:

تري الدراسة ان أحد أهم الآثار السلبية لأزمة النازحين في الشرق الأوسط هي خلق طبقة جديدة من المواطنين في الدول المستضيفة للاجئين والدول الطاردة لها، احدى سماتها الرئيسية ارتفاع معدلات فقرها، وعدم الحصول على حاجاتها الأساسية من العلاج والتعليم، كما لفتت الدراسة إلى أن مكوث الاجئين في المخيمات وإنتشارهم بشكل غير رسمي في الدول المستضيفة لهم يجعلهم معزولين بشكل أو باخر، ويقلص من فرص حصولهم على المساعدات سواء الدولية أو من الدول المضيفة، وبما يزيد من

معدلات الفقر، وبالتالي يتنامى عدم الاستقرار داخل تلك المجتمعات، وتتعاظم تداعياتها على الدول المضيفة والمنطقة العربية ككل.

ولاستشراف تداعيات أزمة اللاجئين المستقبلية، تتخوف الدراسة من انضمام الأجيال الجديدة للحركات الإرهابية، وذلك لنشأتهم في مناخ من الصراعات والعنف، وبما يوجب من هذا الأمر عدم القدرة على استكمال تعليمهم، وبالتالي سيتشبعوا بالأفكار الجهادية والمتطرفة، ومن جهة أخرى لن تكون لهم القدرة مستقبلاً للالتحاق بسوق العمل، وتؤكد الدراسة بناء على بيانات الهيئات الدولية ان مخيمات اللاجئين، وعلى رأسهم مخيم الزعتري، يعد بيئة خصبة لتجنيد الشباب في الحركات الجهادية.

وتحذر الدراسة من أن أزمة اللاجئين في المنطقة ستعكس بشدة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمنطقة العربية، وستؤدي لتحولات لا يضار منها الدول التي يدور بها الصراع فقط، بل على كافة دول الجوار، حيث ان استخدام الهوية كأداة لاستمرار الصراع ستؤدي في النهاية لتأسيس كيانات متجانسة على أساس عرقي وطائفي، وبالتالي الوصول لهذه المرحلة المعقدة سيصعب من الوصول لحل سياسي لإنهاء الصراع والتوافق بين تلك الكيانات في الدولة الواحدة.

أوصت الدراسات بعدة إجراءات لمواجهة أزمة اللاجئين وتداعياتها المستقبلية، أبرزها توصيف أزمة اللاجئين من منظور سياسي وتنموي، وذلك من خلال إيجاد قرارات سياسية وتنموية مناسبة تتعامل مع التداعيات الكارثية لأزمة اللاجئين، فضلاً عن التعامل الأمني من خلال حملة عسكرية إقليمية ودولية للقضاء على الفاعلين من غير الدول -على غرار تنظيم داعش- لتقليص حركات النزوح من المناطق التي تسيطر عليها، وأيضاً لتحقيق الأمن الذي يحفز اللاجئين للرجوع إلى بلدانهم، فضلاً عن ضرورة إتخاذ إجراءات حمائية لمواجهة التهديدات التي تواجه النازحين في الداخل السوري والعراقي.

وفي نفس السياق أوصت الدراسة بأن تقوم لبنان والأردن بتطوير سياساتها تجاه اللاجئين، وأن يقوم الفاعلين الإقليميين والدوليين بمساعدتهما في هذا الشأن، بالإضافة لتأسيس شراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لمساعدة اللاجئين، وعدم الاعتماد على الأمم المتحدة بمفردها في هذا الشأن، وخاصة في مجال التعليم، لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال الجديدة وفي نفس الوقت تجنب تجنيدهم من الحركات المتطرفة.